اسرائيل ترفض دعوات السلام السورية حتى لا تعيد الجولان.. وقطاع عريض من السكان يحبذ التسوية

■ يكفي النظر الى ردود الفعل الفزعة والمضطربة التي ترددت بالامس في القدس على النبأ الذي نشره عكيفا الدار في صحيفة «هآرتس» بصدد مسار التسوية بين اسرائيل وسورية الذي تم التوصل اليه في الاتصالات غير الرسمية ـ حتى نقتنع مرة اخرى بان حكومات اسرائيل باجيالها المتعاقبة ومن ضمنها الحكومة الحالية مسؤولة بدرجة غير صغيرة عن استمرارية الصراع الاسرائيلي – العربي. الوضع لم يعد كما كان عليه في الثلاثين سنة الاولى من قيام الدولة عندما رفض العالم العربي الاعتراف باسرائيل، إذ نرى أن جيران اسرائيل يسلمون منذ عام 1977 تدريجيا بوجودها وهي التي تتحمل المسؤولية ولو الجزئية على الاقل في اشعال جمرة الصراع. ديوان ايهود اولمرت سارع مثل الذي اصابه المس الى التنصل من اي علاقة ولو سلبية بالاتصالات التي جرت في اوروبا لتسوية الصراع الاسرائيلي ـ السوري. هذا ما فعله أيضا مقربون من اريئيل شارون حيث نسبت له ايضا أنباء حول مفاوضات سرية. عمليات النفي ورفض الاعتراف التي ترافقها أنغام هستيرية لدرجة معينة تجد الان اطرافا اخرى تنضم اليها: وزير رفيع قال لصوت اسرائيل انه مطلع على خبايا المجريات السياسية وان لم يكن مشاركا في هذه العملية السرية. يوفال شتاينتس قال انه تحدث في حينه مع شارون الذي أوضح له انه يرفض أي اتصال مع النظام السوري الحالي لانه مصاب بجرثومة الارهاب. جبهة من النفي ونفي النفي اصطفت وكأنها في يوم الحساب في الطابور حتى توضح بأن يد الحكم الاسرائيلي لم تغمس في هذه الخطيئة: هذا الحكم ليس مصابا بجرثومة محاولة التوصل الى تسوية مع بشار الاسد!

هذا مشهد بائس تذوب ملامحه الساخرة في مغزاه الذي يبعث على الاكتئاب: قادة اسرائيل يبذلون قصارى جهدهم للبرهنة لمواطنيها بأنهم ليسوا ضالعين في عملية ترمي الى تحريرها أخيرا من ستين عاما من العداء مع الجار السوري. قادة الدولة بدوا في الامس مثل من يتوجه الى جمهور خفي غير ظاهر ومن ضمنه يمكن أن نخمن سيكون سكان هضبة الجولان وجمهور المستوطنين والادارة الامريكية. الرغبة في ارضاء هذه الاطراف هي التي كانت نصب أعين الحكومة والا كيف يمكن أن نفهم تنصلها المطلق من العملية التي أخبرنا بها عكيفا الدار. يبدو أن اولمرت قد قرر بان اعترافه بالمشاركة في قناة الحوار مع الاسد باي طريقة كانت هي مصيبة سياسية فتاكة.

مسار التسوية الذي تحدثت عنه صحيفة «هآرتس» امس جدير بالدراسة والتمعن والنقاش الشعبي الواسع – وليس الفرار منه كمن يفر من النار. لاول مرة منذ ست سنوات يطرح على الجمهور بديل لوضع العداء مع سورية. سواء كانت التفاهمات فرضة نظرية فقط، ثمرة لحوار غير ملزم لبضعة اشخاص سذج، او كانت قد مزجت بقطرات من الزيت الرسمي نتيجة لان حكومتي شارون واولمرت قد احيطتا بها علما – هي مسألة هامة يتوجب التجاوب معها لا ادارة الظهر لها. بين اسرائيل وسورية يوجد عازل فاصل شاهق من العداء والمخاوف والخلافات والاراء المسبقة. هذه العناصر المكونة للصراع تستوجب المعالجة والتوضيح والتسويات. ومن المحتمل أن يكون من الممكن التوصل اليها او لا. لهذا السبب يتوجب التفاوض ومن حق الجمهور الاسرائيلي أن يطالب حكومته بوضع احتمالية التوصل الى تسوية مع دمشق على محك المفاوضات الحقيقية.تكريس الوضع القائم يفضي بالضرورة الى المجابهة المسلحة. الافتراض بان سورية ستسلم الى الابد باحتلال الجولان هو وهم سرعان ما سيتبدد في صبيحة احد

ايهود اولمرت

الايام من خلال حرب دموية. قدرة اسرائيل على الصمود التي يرتكز الردع عليها قادرة على ضمان بقاء الدولة عندما تكون راغبة في السلام. الا ان هذه القدرة تتآكل من الداخل عندما يتمحور هدفها في تكريس احتلالها. رغم الفوارق في نهج النظام والثقافة السياسية الا أن اسرائيل نجحت في اقامة علاقات سلمية مع مصر والاردن وهي ليست مخولة بالتشبث بهذه الفوارق من أجل التهرب من التفاوض مع سورية. اسرائيل الرسمية تتصرف على هذا النحو حتى لا تدفع ثمن السلام الا وهو التنازل عن هضبة الجولان. في داخل اسرائيل غير الرسمية يوجد قطاع لا بأس به من الناس يفضل السلام على الارض.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2007/1/17

اولمرت وحكومته يصابون بالفزع كلما جاءت اشارة سلام من دمشق

وثيقة الصيف الماضي اكدت استعدادا سورية لتفهم الاحتياجات الامنية الاسرائيلية

■ منذ انتهاء حرب لبنان الثانية وصلت جملة كبيرة من الرسائل من دمشق لاسرائيل حول رغبة سورية باستئناف المفاوضات مع اسرائيل. عكيفا الدار نشر بالامس في اسرائيل ورقة عمل تجمل سلسلة تفاهمات تم التوصل اليها في قناة مفاوضات سرية وليست رسمية جرت برعاية وزارة خارجية احدى الدول الاوروبية. الاطراف المشاركة في هذه اللقاءات السرية لا تدعي انها مفاوضات بكل معنى الكلمة وان الوثيقة التي تم التوصل اليها تلزم حكومة اسرائيل أو تمثل مواقفها. ولكن الممثل الاوروبي الرسمي زار دمشق عدة مرات والتقى مع شخصيات هامة في النظام السوري. هذا المبعوث حصل على موافقة دمشق على المواقف التي طرحها الممثل السوري ابراهيم سليمان الامر الذي يعني أنها حظيت بمباركة رسمية من دمشق. الوثيقة التي تم التوصل اليها في الصيف الاخير تعبر عن الاستعداد السوري للتفاهم مع الاحتياجات الامنية الاسرائيلية ومع مصالحها في مجال المياه. كما أن دمشق تبدي مرونة معينة في موقفها من الجدول الزمني المطلوب للانسحاب من هضبة الجولان. الجانبان وجدا صيغة خلاقة تجسر بين مطلب سورية بان تنسحب اسرائيل من هضبة الجولان الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) 1967 وبين مطلب اسرائيل بالابقاء على السيطرة على استخدام مياه نهر الاردن الجبلية وطبريا بيديها: في المنطقة الفاصلة على امتداد طبريا ستقام حديقة للاستخدام السوري – الاسرائيلي المشترك تمتد على جزء ملموس من هضبة الجولان. كما اتفق على أن يتم نزع السلاح من المناطق الموجودة على طرفي الحدود بحيث تكون المساحة السورية المنزوعة اكبر من المساحة الاسرائيلية المنزوعة باربعة اضعاف. المشاركون في اللقاءات يقولون ان الجانب السوري قد تعهد في سياق اتفاق السلام الذي يتضمن ضمانات أمريكية وأمنية بالعمل على تحويل حزب الله الى حزب سياسي وايقاف دعم التنظيمات الارهابية بل والمساعدة في دفع تسوية دائمة بين اسرائيل والفلسطينيين. السوريون ألمحوا أيضا ان رفع الحصار الامريكي عن نظام الاسد سيضعف اعتمادهم على ايران. الحكومة الاسرائيلية التي تتحلى بالمسؤولية لا يمكن أن تسمح لنفسها بالتنازل عن جهود تلمس النوايا السورية حتى النهاية. عشية زيارة كوندوليزا رايس الى المنطقة صرحت بأنه يتوجب اشراك كل الاطراف الضالعة في الصراع الشرق أوسطي في المساعي الرامية الى حله. مع ذلك تعارض ادارة بوش شطب اسم سورية من «محور الشر» وعلى ذلك تكون رايس قد عرجت عن دمشق في هذه المرة ايضا. رغم أنه يمكن تفهم الصعوبة التي يواجهها اولمرت بالالتفاف على الصديقة الامريكية التي تقود الصراع الدولي ضد المشروع النووي الايراني الا انه يتوجب عليه ان يبذل جهوده لاقناع الرئيس بوش بان اخراج سورية من دائرة العنف في المنطقة هو مصلحة اسرائيلية وأمريكية من الدرجة الاولى. الا ان رد فعل اولمرت المباشر على نشر الوثيقة المذكورة التي تم التوصل اليها في الاتصالات السرية يثير الانطباع بان اسرائيل برئاسته مصابة بالفزع من اشارات السلام المنطلقة من دمشق.

أسرة التحرير
(هآرتس) ـ 2007/1/17

هناك شك بقدرة واشنطن على تحقيق تسوية في المنطقة

تسوية شاملة مع سورية ممكنة ولكن بثمن حقيقي

■ نائب رئيس محكمة العدل العليا السابق ميشال حشين طالعنا بانتقادات حادة للصحافة مدعيا أنها «قد أدانت الرئيس قصاب وبرأت الرئيس رامون». أقواله تعبر عن سوء فهم مطبق لوظيفة ودور الاعلام في الدولة الديمقراطية.

رئيس الدولة، ووزير العدل هما شخصيات جماهيرية من الدرجة الاولى. وبصفتهما هذه ليس فقط أنه يُسمح للصحافة لا بل من واجبها ان تغطي الشبهات ضدهما وان تُعلم الجمهور بالتفاصيل الكاملة حول مجريات التحقيق ومناقشة المسائل – سياسية، شعبية واخلاقية – التي تظهر نتيجة للشبهات والاتهامات. ليس لهذا كله اية علاقة بالعملية القضائية. الحقيقة أنه في كلا القضيتين بُذلت جهود مهنية للحفاظ على قواعد وأصول التقارير والاخبار والجمهور حصل على صورة كاملة ايضا مما توصلت اليه الشرطة والنيابة العامة وكذلك من ادعاءات قصاب ورامون ومحاميهما. اسرائيل وعن حق تنازلت عن نهج المحلفين المتبع في الولايات المتحدة وبريطانيا. محاكمات جنائية في اسرائيل تجري أمام قضاة مختصين مهنيين يتوقع منهم ان يتخذوا قرارات وعقوبات وفقا للادلة المطروحة عليهم فقط. الادعاء بان الصحافة «تدين وتبرىء» تعادل عدم الثقة بقدرة قضاة اسرائيل على الاستجابة لهذا المطلب والمعيار. ليست هذه بالمرة الاولى التي يعبر فيها السيد حشين عن عدم فهمه في هذه المسائل. في عام 2001 عندما كان رئيسا للجنة الانتخابات المركزية امر بقطع بث انتخابي لرئيس الوزراء اريئيل شارون بسبب ما بدا بنظره – وليس في نظر الجمهور – كخروج عن الاصول. هو لم يدرك ان قطع البث يتسبب بضرر مضاعف بالمقارنة مع اي ضرر آخر لو أن شارون أنهى خطابه.

يجب أن نأمل ان يكون أغلبية قضاة اسرائيل غير متفقين مع حشين وان يسيروا في المسار الذي تبلور على يد قضاة آخرين وعلى رأسهم اهارون باراك الذين كانوا متنبهين لاهمية وجود نقاش شعبي حر ومفتوح بكل ما يتعلق بالحكم الاسرائيلي واتهام من يقفون على رأسه.

«وزيرة خارجية الولايات المتحدة ستزور الشرق الاوسط شهريا حتى تتأكد من استمرار اسرائيل والفلسطينيين في الاتصالات السياسية». هذا ما نقلته هذه الصحيفة بالامس. كان من المفترض ان يُنشر هذا النبأ قبل 3 ـ 4 سنوات عندما كان ابو مازن ما زال يملك سيطرة على السلطة الفلسطينية وقدرة على اجراء مفاوضات حقيقية. اليوم أصبحت قيمة كل ذلك واهنة جدا.

ادارة الرئيس بوش بادرت لطرح عملية «الدمقراطة» في الشرق الاوسط دولا مثل السعودية والكويت حصلت على اعفاء تام منها على ما يبدو لانها اصبحت ديمقراطية مفتخرة وبالمقابل طبقت الدمقرطة في العراق وفلسطين. نتائجها في العراق معروفة للجميع اما في السلطة الفلسطينية فكانت النتائج صعود حماس الى سدة الحكم.

هناك شك كبير ان كانت الولايات المتحدة قادرة على المساعدة اليوم في دفع عملية سياسية بين اسرائيل والفلسطينيين. هذا لا يعني انه ليس من الممكن دفع العملية: صفقة لاطلاق سراح جلعاد شليط مثلا قادرة على اعطاء رافعة لاستئناف المفاوضات السياسية. ولكن الرئيس الحالي لا يحظى عند الفلسطينيين وعند العرب عموما بالثقة التي حظي بها والده وبيل كلنتون. يبدو ان إسهام الرئيس بوش في هذه الساعة سيقوم برفع معارضته العنيدة للتفاوض بين سورية واسرائيل.

كل المؤشرات تدل على امكانية عقد صفقة مع سورية ـ طبعا بثمن حقيقي واقعي وليس من خلال اقتراحات غير واقعية مثل استئجار هضبة الجولان التي كانت قد رُفضت في السابق تلقائيا وستُرفض في المستقبل ايضا. وعلى المدى الابعد يمكن للسلام بين سورية واسرائيل الذي يتضمن تسوية كاملة في لبنان، أن يخدم مصالح الولايات المتحدة كذلك.

رامي طال
(يديعوت احرونوت) ـ 2007/1/17

كوندااليزا رايس

الان جاء دور بيرتس كي يعيد المفاتيح وماذا عن اولمرت؟ الجمهور سيحكم على عمله

استقالة حلوتس تؤكد هزيمة الجيش ويستطيع حزب الله أن يخرج هذا الصباح محتفلا

■ على المستوى الشخصي، يُعتصر القلب ألما على دان حلوتس. كانت له حياة مهنية مثيرة للانطباع وشجاعة كطيار وكقائد لسلاح الجو. لا يمكن لاحد أن يشطب ذلك، ولكنه فشل فشلا ذريعا كرئيس للاركان.

عمليا، اتخذ دان حلوتس امس الخطوة الوحيدة المحتملة من ناحيته ومن ناحية الجيش الاسرائيلي. فقد كتب امس لرئيس الوزراء ان قرار الاستقالة ينبع من «المسؤولية» ولكن لو كان هذا حقا هو الامر الوحيد الذي يوجهه ولو كان قرأ الخريطة على نحو سليم، لكان يتعين عليه أن يستقيل منذ زمن بعيد كي يتيح للجيش الاسرائيلي الانطلاق في درب جديد. بدونه.

كان ينبغي لحلوتس أن يذهب الى البيت منذ زمن بعيد ليس بسبب القضية التي انكشفت في «معاريف» فور الحرب وجاء فيها أنه في الساعات الاولى بعد اختطاف الجنديين في الشمال، وجد الوقت وكرس اهتماما لبيع ملف أسهمه الشخصي متوقعا هبوطا في البورصة. كان هذا عملا محرجا، ولكن كانت هناك أسباب عديدة اخرى تبرر الاستقالة.

في شيء واحد فقط كان دان حلوتس محقا في اصراره على التمسك بمنصب رئيس الاركان في اثناء الاشهر الاخيرة: رئيس الاركان لا يتنافس حقا في برنامج «نجم جديد» وهو لا ينبغي له أن يُختبر وفقا لنسبة التأييد ببلاغات الرسائل الالكترونية القصيرة مثلما في كل برنامج تلفزيوني واقعي. ولكن ما كان بوسع حلوتس أن يواصل اداء مهامه دون ثقة الجمهور والاهم من ذلك دون ثقة مرؤوسيه. فليس القادة الكبار وحدهم رأوا كيف تصرف في الحرب وما بعدها بل وحتى القادة الاصغر، الجنود في الميدان.

من السابق لاوانه التوصل الى استنتاج ان وزير الدفاع في دولة اسرائيل لا يستطيع أن يكون مواطنا وان رئيس الاركان لا يستطيع أن يكون شخصا من سلاح الجو. ولكن في الخلاصة، في امتحان النتيجة فشل كلاهما فشلا ذريعا. فشل حلوتس بقدر كبير بسبب المزايا التي جعلته طيارا جيدا جدا. فهو متفرد برأيه وذو ثقة بالنفس مبالغ فيها. لقد اتخذ سلسلة من القرارات السيئة جدا قبل الحرب وفي اثنائها من غير ان يشاور حقا. حتى لو كان جهد في المشاورة في ظاهر الامر، فانه لم يعد في الحقيقة المواقف التي عرضها عليه مستشاروه. لم يعرض على المستوى السياسي خيارات مختلفة اثيرت في الجيش الاسرائيلي بل رأيه فحسب.

حتى لو ان حلوتس لم يستقل، فان احتمالات خروجه سالما من لجنة فينوغراد لم تكن كبيرة. قبل أشهر تم الكشف في «معاريف» عن أن مسؤولين كباراً جدا في الجيش الاسرائيلي قد أعدوا ملفات كاملة مضادة له في قصد الى عرض الامور على اللجنة. عُرضت المادة في هذه الاثناء. أصر حلوتس اصرارا مبدئيا على أن يكون الوحيد الذي لا يستعين بمحام، على الاقل على نحو رسمي، في اطار تبادل التهم القبيحة الذي نشأ بعد الحرب. بدل ذلك، استعان كثيرا بمستشاري اعلام لكنه لم ينجح في ان يستنقذ بهم مكانته وان يعيد قيادته في الجيش الاسرائيلي.

من بين القرارات السيئة الكثيرة التي اتخذها حلوتس في خلال الحرب، من غير ان يشاور، قرار ان يهبط فوق قائد منطقة الشمال نائبه، اللواء موشيه كابلنسكي. فُسرت هذه الخطوة انها عزل في الواقع لاودي ادام وأعطى الختم العام الاول على أن حرب لبنان الثانية فشل متدحرج. ان استقالة حلوتس أمس بعد تلك الخطوة وبعد استقالة اودي ادام في هذه الاثناء وغال هيرش، هي الختم النهائي والرسمي وعلى أنه لم يكن حتى تعادل وان انجازات الجيش الاسرائيلي كانت بعيدة من كونها «متوسطة» كما حاول حلوتس أن يعرض ذلك. يستطيع حزب الله أن يخرج هذا الصباح باحتفالات فرح.

دان حلوتس

لبنانيات يرفعن صورا لزعيم حزب الله حسن نصرالله

بعد استقالة دان حلوتس أمس، يتبين ان المرشح الحقيقي الوحيد تقريبا ليرثه هو نائب رئيس الاركان في الماضي اللواء غابي اشكنازي، الذي نافسه في رياسة الاركان لكنه لم يحظَ بها. بين حلوتس واشكنازي الكثير من التوتر السيء في الاسابيع الاخيرة. حافظا نحو الخارج على علاقة، بحيث أن اشكنازي يعمل اليوم مديرا عاما لوزارة الدفاع، لكن حلوتس زعم أن اشكنازي يحاول التآليب عليه. اذا كان هذا صحيحا فان هذا استمرار فقط للمشاعر التي كانت عند رئيس الاركان السابق الفريق موشيه يعلون، ان حلوتس هو الذي سعى الى اسقاطه عندما كان لا يزال رئيسا للاركان.

على اية حال، الان دور وزير الدفاع، عمير بيرتس ان يعيد المفاتيح كي يستطيع الجيش الاسرائيلي أن يخرج في طريق جديد. وماذا عن اولمرت؟ الجمهور سيحكم على عمله.

عمير ربابورت
(معاريف) ـ 2007/1/17

اذا استجبنا للتوجهات السورية فسنُدفع الى شرك يكلفنا ثمنا باهظا

حافظ الاسد كان داهية خدع الامريكيين برغبته في السلام وبشار يفتقر الى الكثير من دهاء والده

■ لم يكن المؤتمر الذي عقد في مدريد، في الاسبوع الماضي، يشبه مؤتمر سنة 1991 البتة من أي جانب، سوى مطاردة للعناوين في الاعلام.

أثار وزير العدل السابق، دان مريدور في وسائل الاعلام مثال بيغن وشامير، اللذين استجابا لدعوة اجراء تفاوض، ولم يصرا على شروط تسبق اجراءه. يبدو أنه منذ مضى مريدور للرعي في حقول أجنبية، نسي ما حدث في الحقيقة في تلك الأيام. سبق زيارة السادات القدس تفاوض سري أجراه موشيه دايان. قبل مؤتمر مدريد عرض شامير على وزير الخارجية بيكر سلسلة من الشروط السابقة. وكان للسوريين ايضا شروط سابقة. بعد أن نجح بيكر فقط في تقريب الفروق وصاغ صيغة مقبولة لعقد المؤتمر وللتفاوض الذي سيتم في عقبه، اصبح الحدث التاريخي في عاصمة اسبانيا ممكنا.

ان أولئك الذين يدعون الى الاستجابة للدعوات السورية الى اجراء تفاوض، سيكشفون عن جهلهم، سواء بالاجراءات التي كانت في الماضي أو بالواقع الاستراتيجي الذي نما منذ ذلك الحين في المنطقة. ان حافظ الاسد، وهو داهية لا نظير له، نجح في استدراج الرئيس بوش الاب، وحصل على طائفة من الهدايا عِوض ارسال فرقة سورية الى الكويت لم تطلق رصاصة واحدة على الجيش العراقي. وكان التعويض من ذلك مليار دولار من السعودية، ومبلغا آخر وعدت به الكويت، وكذلك موافقة أمريكية صامتة على استمرار الاحتلال السوري في لبنان.

في ذلك الوقت تبين للاسد، أنه مع نقض عُرى الاتحاد السوفييتي، لن يحصل بعد ذلك على سلاح سوفييتي بثمن رمزي كما كان الامر في الماضي. لهذا استقر رأيه على حصر جهوده في تحسين العلاقات بواشنطن، لكي يفوز ببيض ذهب آخر من الامريكيين. لقد "أغلق" مكاتب المنظمات الارهابية الفلسطينية، وحصل عِوض ذلك على اخراج سورية من قائمة الدول التي تساعد الارهاب. تهيأت لسورية علاقات تجارية واستثمارات من الغرب. في ذلك الوقت كله، نمت سورية بهدوء حزب الله ومكنت ايران من مساعدة الحركة الشيعية. عندما ابتدأ بوش وبيكر يضغطان لعقد مؤتمر دولي للسلام، نجح الاسد في الاحتيال على بيكر على نحو يضمن له حق الاعتراض في التفاوض. وفي آخر الامر، فشل التفاوض لان السوريين جعلوا من سائر الوفود رهائن لاحراز غاياتها في التفاوض. في تلك الأثناء نشبت حرب الخليج الثانية، وأصبحت ايران قوة مهددة وخطرة. يمكن بشار الاسد المتمردين من أهل السُنة من دخول العراق لمهاجمة الامريكيين؛ وهو يساعد في اعادة بناء حركة حزب الله.

وهو يعمل بعنف لمنع اقامة لبنان مستقل؛ وهو يساعد المنظمات الفلسطينية على اسرائيل.

يحاول الاسد الابن ان يدخل في نعلي أبيه، بيد أنهما كبيرتان عليه، وتغيرت الظروف أيضا. تهدف التوجهات الى اسرائيل قبل كل شيء الى ابطال الغضب الامريكي. شجع تقرير بيكر – هملتون الاسد على الايمان باحتمال تكرار حيلة أبيه، والاستمتاع بالعالمين. في اللحظة التي سيُعلم بها باجراء مفاوضة بين اسرائيل وسورية، ستضغط الكثرة الديمقراطية في الكونغرس للاخذ بتوصيات بيكر – هملتون ولتعويض دمشق من التغيير الى الافضل، الذي حدث في سياستها.

لو أن الاسد أراد حقا عملية تفضي الى تسوية، لكان عمل مثل جيران اسرائيل . كان قد بدأ اتصالات سرية، وكان قد أظهر في واقع الأمر حتى لو كان ذلك بأدنى قدر، ان نياته جدية، وبعد اعداد الارض فقط، كان يدعو الى التفاوض السلمي علنا. جميع هذه الشروط مفقودة تماما. لهذا اذا استجبنا الى دعوات من يطلبون الاستجابة لتوجهات السوريين، فسنُدفع الى شرك يكلفنا ثمنا باهظا، ولا يقربنا شيئا من السلام.

حافظ الاسد

يوسي بن أهرون
شارك في مؤتمر مدريد، وادار التفاوض مع سورية
(معاريف) ـ 2007/1/17

هل استقال حلوتس لمعرفته ان لجنة التحقيق ستدينه.. والسؤال الان من سيخلفه

■ يلح سؤالان الان مع قرار رئيس الاركان دان حلوتس على استقالة منصبه. الاول: ماذا كان السبب الذي اجبر حلوتس وجعله يقدم استقالته بعد ان رفض فعل ذلك منذ الحرب؟ لكن السؤال الاهم من سيرثه في منصبه في رياسة الاركان. هل علم حلوتس ان لجنة فحص القاضي فينوغراد تنوي ان توسع ضده موقفا سلبيا يفضي به الى وضع لا يستطيع البقاء في منصبه؟ لست إخال هذا ما حدث. لم يشهد حلوتس بعد امام اللجنة والشهادات التي تسمع امامها لا تتسرب خارجا.

قد يكون حلوتس قرر ان أزمة الثقة التي نشأت في الجيش الاسرائيلي، ليست فقط تشوش على عمله مع ضباط مختلفين بسبب اختلالات في الحرب، بل انه سيصعب عليه أيضا ان يعيد بناء الجيش.

وثم سؤال أهم هو من سيكون وريث رئيس الاركان حلوتس ومتى سيتم الاستبدال. الامر متعلق قبل كل شيء بوزير الدفاع عمير بيرتس. عليه أن يقرر، بالتنسيق مع رئيس الحكومة، من يقترح للمنصب. ان ما يجب أن يحسم هو سؤال من هو الشخص الاكثر ملاءمة لبناء الجيش الاسرائيلي استعدادا للتهديد الذي يلوح في الافق. التهديد الكبير الذي يجب الاستعداد له واعداد الجيش الاسرائيلي هو التهديد الايراني، وخاصة اذا طورت ايران سلاحا ذريا. السؤال أهذا تهديد يجب أن يواجهه جيش البر، أم ضابط يفهم أيضا بسلاح الجو وبالتهديدات الاستراتيجية.

على حسب المقاييس التي وضعها وزير الدفاع لنفسه، قد يتوصل الى من كان منافس حلوتس قبل عدة سنين، الذي كان آنذاك رئيس الاركان وهو اليوم المدير العام لوزارة الدفاع – اللواء (احتياط) غابي اشكنازي. ومرشح آخر هو نائب رئيس الاركان موشيه كابلنسكي. لكنني لست أظن ان الاختيار سيقع عليه. من المعقول أكثر أن يُطلب اليه الاستمرار في عمله الحالي. وامكان ثالث وهو اقل احتمالا، هو التوجه الى أحد الجنرالات في الاحتياط ليأخذ على عاتقه عمل اعادة البناء وان يخلي مكانه بعد ذلك كالجنرال (احتياط) ايلان بيران. هذا هو قرار وزير الدفاع، والمفارقة هي أنه هو نفسه أيضا ليس مستقرا في منصبه.

زئيف شيف
خبير أمني واستراتيجي
(هآرتس) ـ 2007/1/17

تمييز سيجعل مهندسي تجربة جنوب افريقيا فخورين بانفسهم

منع الاسرائيليين من نقل الفلسطينيين بسياراتهم قرار عنصري

■ لو أراد وزير الدفاع عمير بيرتس ان يبرهن بالاعمال أيضا، على انه يرى العنصرية تصورا متشددا وخطرا – كما كان يمكن ان نفهم من أقواله أول من امس لزميله في الحكومة افيغدور ليبرمان – لكان استعمل صلاحيته ليلغي أمرا أصدره قائد منطقة المركز، يثير نافيه، سيدخل حيز التنفيذ بعد غد. لكنه لم يفعل ذلك، وابتداء من 19 كانون الثاني (يناير) 2007، سيحظر على الاسرائيليين والاجانب ان ينقلوا فلسطينيين في سياراتهم في انحاء الضفة الغربية.

لو رغبت وزيرة التربية يولي تمير في أن تغير حقا أنماطا ثبتت في جهاز التربية في خلال أربعين سنة من الاحتلال، لكانت استعملت منصبها الرفيع لتثير العوالم في الكنيست وفي الحكومة على امر قائد المنطقة، الذي يضر بحق الفلسطينيين والاسرائيليين في تطوير علاقات على اساس صداقة، وعلى أساس عائلي وعقائدي. كانت تملك الوقت الكافي لذلك: فالامر وقع في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006.

لو أن نائب وزير الدفاع، افرايم سنيه، الذي استكشف امريكا في الخليل، وخلص الى استنتاج ان جهاز القانون لا يعمل عملا مجديا في هذه المدينة، لو أنه كان معنيا – لكان يستطيع أن يعوق الامر الذي يزيد لبنة اخرى على سلطة المستوطنين في الضفة الغربية: لان أمر نافيه يبيح للاسرائيليين الذين يشغلون فلسطينيين فقط (مستوطنين في الاساس ومن يسكنون داخل اسرائيل نفسها) ان ينقلوا عمالهم. أي أنه يمكن لتصور فحواه أن العلاقات الطبيعية الوحيدة الممكنة بين الفلسطيني والاسرائيلي واليهودي هي علاقة العامل برب العمل. لو ان الاعلام الاسرائيلي، الذي اهتز لرؤية المستوطنة الشابة التي تسبُ باستعلاء «جيرانها» الفلسطينيين في الخليل، كان ينوي أن يكون مجديا ايضا – لكان استعد في الوقت للتعبير عن اهتزازه لامر اللواء نافيه الجديد، الذي سيجعل كل اسرائيلي ينقل في الضفة صديقا فلسطينيا وابن عائلة ليس من الدرجة الاولى، مخالفا للقانون. لكن الاعلام عامة، رابطة الصحافيين ورجال القانون وخبراء الاعلام، تركوا العمل لمنظمات حقوق الانسان ولعدد من المراسلين المتفرقين في الجهاز. لولا أن الاعلام قد نسي العدد الذي لا يحصى من التقارير الاخبارية الذي نشره هو نفسه عن اعمال مستوطني الخليل التنكيلية والسلطة العسكرية فيها – لكان استنتج أن الفصل الديمغرافي الذي يفرضه أمر نافيه الجديد، هو ابن لنفس التفكير وانه عمل أحدث ويحدث التطهير العرقي في الخليل القديمة.

لو أن الاهتزاز الموحد من احدى المستوطنات المصورات لم يكن قضية زيادة مشاهدة، بل كان يعبر عن موقف اخلاقي مقبول في المجتمع، لكانت محكمة العدل العليا أصدرت أمرا مرحليا يعوق دخول أمر اللواء حيز التنفيذ. لكنها لم تصدر أمرا كهذا، رغم ان ثمانيا من منظمات حقوق الانسان، يمثلها المحامي ميخائيل سفراد، هيأت لها فرصة ان تفعل ذلك. لم يشعر ادمون ليفي القاضي في محكمة العدل العليا باي تعجل ايضا، وأجل نقاش الاستئناف الى 12 شباط (فبراير).

لم تسارع محكمة العدل العليا، لان أمر اللواء نافيه منطقي، ومطلوب جدا، وموحد الطريق اليه في السنين الاخيرة بحرص، وبتدريج، وبطائفة من الاوامر والتوجيهات، وبقوانين كنيست وسياسة الشوارع المستقلة ومسار جدار جهاز الامن. وكل ذلك لموافقة محكمة العدل العليا دائما. ان الامر يساوق ضروب منع للحركة اخرى تفرضها اسرائيل على الفلسطينيين في الضفة وفي غزة، في نفس المنطقة التي يوجد فيها لليهود حق في الحركة، والسكن، والاقتصاد والتجارة غير المشوش عليها. ان ضروب حظر الحركة هذه تمنع منذ سنين الاف الفلسطينيين في الضفة الغربية ان يزوروا عائلاتهم واصدقاءهم في غزة. وهي مسؤولة عن الاف الاحزاب لاناس لا يسمح لهم بالعيش مع عائلاتهم في بيوتهم، والعناية بوالديهم في أسرة احتضارهم. وهي تمنع طلاب الجامعات من الدراسة حسب اختيارهم في مؤسسات دراسة مناسبة. وهي تمنع المرضى من العيادات، والوالدات من غرف الولادة، والطلاب من المدارس، والعمال اماكن عملهم. جعلت ضروب الحظر هذه نحوا من ثلث مساحة الضفة الغربية ـ غور الاردن ـ خاليا من الفلسطينيين، ما عدا نحوا من خمسين الفا عنوانهم المسجل في بطاقة الهوية هو الغور.

ان الامر المتحدث عنه هو اكمال لامر قائد منطقة أُصدر في تشرين الاول (اكتوبر) 2000 ـ وحظر بالحجة الامنية المعروفة دخول الاسرائيليين مناطق أ في الضفة الغربية. ان الامر الجديد ناجع على نحو خاص، لانه يعرض الفلسطينيين الذين يخلون به للخطر: سيكون من الصعب لاسباب قضائية مختلفة محاكمة الاسرائيليين محاكمة مدنية. لكن الفلسطينيين «المخالفين للقانون» سيترترون في محاكم عسكرية وفي خارجها، وسيصبحون من مطاردي الشاباك وسيكونون متوقعين للسجن حتى خمس سنين. هذه الحقيقة ستردع الاسرائيليين عن العمل بطريقة العصيان المدني، اللاعنف، للمهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ ـ وعن الاخلال بالامر غير الشرعي على نحو ظاهر. كان المخططون للتمييز العنصري في جنوب افريقيا سيفخرون بهذا الامر.

عميرة هاس
(هآرتس) ـ 2007/1/17